

وزير الخارجية الألماني يمهد من ليبيا لمؤتمر الفرقاء

أعمال تحضيرية كافية قد تقود هذه الجهود إلى حدث دولي مهم. وترحب كل الأطراف الليبية بالمساعي الألمانية إلى حل الأزمة الليبية حيث أعلن "الجيش الوطني الليبي" الذي يقوده الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، في بيان بشأن مؤتمر برلين أنه "يُفَضِّلُ كل جهد دولي يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار، والقضاء على الإرهاب، وتفكيك الميليشيات ونزع السلاح، والوصول لحكومة تحظى بالشرعية الدستورية".

وبدوره أشاد المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا نهاية الشهر الماضي بدور ألمانيا من أجل عقد مؤتمر دولي يجمع كل الأطراف المعنية بالملف الليبي.

وأكد المجلس على "ضرورة مشاركة كافة الدول المعنية بالشأن الليبي في المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تبحث عن حل سياسي للأزمة، دون إقصاء، مقلما يحدث في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر برلين القادم".

وتزامن زيارة المسؤول الألماني إلى ليبيا مع وقوع حادث أمام السواحل الليبية بالقرب من مدينة زوارة يتعلق بسفينة الإغاثة الألمانية "الآن كردي".

زيارة وزير الخارجية الألماني تتزامن مع اعتداء ميليشيات ليبية على سفينة الإغاثة الألمانية «الآن كردي»

وكان جوردن إسلي، المتحدث باسم منظمة "سي.أي.أي" الألمانية الخيرية المسؤولة عن تشغيل السفينة صرح لوكالة الأنباء الألمانية بأن السفينة تعرضت لمضايقات خلال إنقاذ مهاجرين في عرض البحر المتوسط من جانب ثلاث سفن ليبية السبت.

وأضاف أن ملثمين أطلقوا طلقات تحذيرية في الهواء وفي مياه البحر، كما أن كثيرا من المهاجرين قفزوا في الماء في حالة فرح، وأنه تم تهديدهم أيضا بمسدسات، وأوضح أنه تم إنقاذ 91 شخصا، ولا يزال رجلا مفقودا. ورفض خفر السواحل الليبي هذه الاتهامات. ووقع الحادث أمام سواحل مدينة زوارة، بحسب منظمة "سي.أي.أي".

وقال إسلي تقريبا على زيارة ماس "من الجدير بالملاحظة أن وزير الخارجية الألماني موجود تحديدا بالمدينة التي تم إرسال خفر السواحل العدواني منها".

وأضاف المتحدث باسم المنظمة الخيرية الألمانية "نتمنى ألا يتحدث وزير خارجيتنا إلى الأشخاص الذين تم تهديدهم فحسب، ولكن معنا أيضا لافتا أن هناك دلائل تشير إلى أن هناك "تدخلات كبرى تتعلق بالأفراد" بين خفر السواحل وميليشيات وتجار البشر.

طرابلس - مئلت الاستعدادات للمؤتمر الدولي بشأن ليبيا الذي ستحتضنه برلين الشهر المقبل أبرز محاور اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الألماني هايكو ماس ورئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، الأحد، في مدينة زوارة الليبية.

وبعد زيارته إلى تركيا، أدى هايكو ماس زيارة مفاجئة إلى ليبيا في مستهل جولة تقوده إلى عواصم عربية بشمال أفريقيا.

وأكد كل من هايكو ماس وفايز السراج على ضرورة إنجاح مؤتمر برلين الذي سيجتمع الأطراف المعنية بالشأن الليبي، والذي تعول عليه الأطراف الليبية من أجل إيجاد حل للأزمات التي تعصف بالبلاد.

وتهدد ألمانيا لإنجاح المؤتمر الدولي بشأن ليبيا، ويجري المسؤولون الألمان محادثات عديدة من أجل توفير شروط النجاح لمبادرة المستشار أنجيلا ميركل بشأن ليبيا.

وبعد زيارة ليبيا، من المقرر أن يقوم وزير الخارجية الألماني بزيارة إلى القاهرة الاثنين والثلاثاء المقبلين لإجراء مباحثات سياسية، حيث يلتقي في أثناء زيارته كلا من الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ووزير خارجيته سامح شكري.

كما يزور ماس تونس، ضمن جولته الشمال أفريقية، وتشمل محادثاته في العاصمة التونسية الملف الليبي.

ومن المقرر أن يُعقد مؤتمر برلين في بداية الشهر المقبل، وتعول عليه الأطراف الليبية من أجل إيجاد حل للأزمات التي تعصف بالبلاد، وسيكون هدفه حث الأطراف الخارجية على تطبيق حظر السلاح، والعمل على وقف إطلاق النار للسماح للليبيين للاجتماع بعد ذلك.

ويعتبر الموقف الدبلوماسي الألماني تجاه الأزمة الليبية متحفيا وتعدد المانيا ضمن الدول المانحة الرئيسية للليبيا على مستوى العالم.

ويرى مراقبون أن ألمانيا قادرة على القيام بجهد وساطة لاسيما وأنه ينظر إليها على أنها طرف محايد في الصراع، على عكس فرنسا وإيطاليا اللتين تتنافس على النفوذ ولهما مصالح تتعلق بالنفط والغاز في ليبيا.

وفي شهر سبتمبر الماضي، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في كلمة أمام البرلمان الألماني إن "هناك وضعا يتطور في ليبيا وقد يتخذ أبعادا مثل التي شهدناها في سوريا.. ومن الضروري أن نبذل كل ما بوسعنا لضمان عدم تصعيد الوضع إلى حرب بالوكالة وستقوم ألمانيا بدورها".

وأضافت "إذا لم تستقر الأوضاع في ليبيا فإن استقرار المنطقة الأفريقية بأسرها سينزعزع".

بدوره، أكد سفير ألمانيا لدى ليبيا، أوليفر أوفكيز، أن بلاده تجري من أجل استضافة مؤتمر حول ليبيا مشاورات مع أطراف دولية رئيسية، مبرزا وجود في الأيام القادمة.

هل تمهد مشاورات قيس سعيد لـ «حكومة الرئيس» في تونس

النهضة تسعى لاختصار الطريق توجسا من فشل محتمل



هل ينفذ قيس سعيد النهضة

في حال كلفها بتشكيل الحكومة وعجزت عن ذلك وكان زعيمها الغنوشي من أول الشخصيات التي التقت الرئيس.

ويبدو أن قيس سعيد يطمح لخلق نموذج حكم جديد يخلو فيه المشهد السياسي من المعارضة ويتميز بتوسيع تمثيلية الأحزاب فيها، حيث شملت مشاوراته حزب قلب تونس الذي قررت النهضة إقصاءه من مشاورات تشكيل الحكومة، وكذلك حزب تحيا تونس الذي أعلن اصطفاؤه في شق المعارضة.

ولا تتعارض تحركات قيس سعيد مع توجهات النهضة التي أعلنت مؤخرا تعويلها عليه في إنجاح مسار مفاوضات تشكيل الحكومة، وذلك بعد أن اصطدمت برفض حزبي مشاركتها في حكومة تترأسها شخصية من صفوفها.

وتتخوف النهضة من الفشل في تشكيل الحكومة في الأجل الدستورية وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة قد تزيد من تقلص شعبيتها ومن تمثيليتها في البرلمان.

ودفعت العزلة السياسية الحزب الإسلامي إلى تغيير موقفه في ما يخص تشريك الأحزاب في الحكم واعلن، السبت، عن فتح باب المفاوضات لجميع الأحزاب دون استثناء وتراجع عن إقصاء حزبي قلب تونس والحزب الدستوري الحر منها.

وعبر رئيس حزب قلب تونس، نبيل القروي، إثر لقائه بسعيد في قصر الرئاسة عن ترحيبه باي مبادرة يطلقها في الأيام القادمة.

حل مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في أجل أدناه خمسة وأربعون يوما واقصاه تسعون يوما.

وفي تصريح إعلامي، أكد مدير حملة قيس سعيد، رضا المكي، أن الرئيس التونسي سيدخل في تشكيل الحكومة وفقا لأحكام الدستور في حال فشل الحزب الأغليبي (النهضة) في ذلك.



ووضع الفوز المنقوص للنهضة في الانتخابات التشريعية (52 مقعدا)، هذا الحزب الإسلامي أمام مازق سياسي بعد امتناع عدة أحزاب مشاركتها في حكومة تترأسها شخصيات من صفوفه، مما دفعه إلى طلب الاستعانة من قيس سعيد نظرا إلى كسبه تايدا حزبيا وشعبيا واسعا.

وأمام عجزها عن إقناع الأحزاب بضرورة الانطلاق في مشاورات لتحديد تشكيل الحكومة الجديدة، بدت حركة النهضة غير رافضة لتدخل الرئيس التونسي واتضحت نوايا لديها باختصار الطريق والقبول بتكليف قيس سعيد لشخصية سياسية بتشكيل الحكومة تجنباً لفشل محتمل قد تقع فيه

واقترحت حركة الشعب في مبادراتها أن يضطلع رئيس الجمهورية، طبقا لأحكام الدستور، بتكليف شخصية سياسية بتشكيل الحكومة وفي ذلك مؤشرات عديدة تشير إلى انسداد الأفق السياسية لتشكيل الحكومة، وتوضيح العزلة السياسية لحركة النهضة المكلفة بتشكيل الفريق الحكومي.

وتنص مبادرة "حكومة الرئيس" على أن يقوم الرئيس باختيار شخصية مستقلة لتولي رئاسة الحكومة، وتشكيل فريقها الحكومي بالتشاور مع الأحزاب المعنية بالحكم.

ويمنح الدستور لرئيس الجمهورية حق التدخل في تشكيل الحكومة في حال فشل الحزب الفائز في الاستحقاق الانتخابي التشريعي خلال شهرين على أقصى تقدير، ويخول له إجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل اقصاه شهر.

وتنص المادة 89 من الدستور على أن يقوم رئيس الدولة بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل اقصاه شهر في حال فشل الحزب الأول في الانتخابات التشريعية في تكوين الحكومة خلال شهرين على أقصى تقدير.

وإذا مرت أربعة أشهر على موعد النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، ولم يمنح أعضاء مجلس نواب الشعب الثقة للحكومة، يمكن لرئيس الجمهورية

أثارت لقاءات عقدها الرئيس التونسي قيس سعيد مع قادة الأحزاب في تونس قبيل انطلاق مشاورات تشكيل الحكومة تساؤلات بشأن إمكانية بدءه في تنفيذ مبادرة "حكومة الرئيس"، التي طرحت بديلا لحركة النهضة الإسلامية في اختيار شخصية تتولى تشكيل الحكومة الجديدة.

بسام حمدي

تونس - شرع الرئيس التونسي قيس سعيد في إجراء محادثات مع شخصيات سياسية تتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة، في ظل انسداد أفق المشاورات بين الأحزاب المعنية بالمشاركة في الحكم، تزامنا مع طرح مبادرة تكوين "حكومة الرئيس" التي تمنحه تفويضا لاختيار رئيس الحكومة عوض حركة النهضة الإسلامية.

والتقى قيس سعيد عددا هاما من قادة الأحزاب أواخر الأسبوع المنقضي في قصر قرطاج، ومن بينهم رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي والأمين العام لحركة تحيا تونس سليم العزابي وقادة أحزاب التيار الديمقراطي وحركة الشعب وائتلاف الكرامة المحافظ.

ودعا قيس سعيد ممثلي الأحزاب الذين التقاهم إلى إجراء حوار بين جميع الأطراف، وإلى التسريع بصياغة برنامج للحكومة القادمة مبني على الكفاءة لا المحاصصة الحزبية، وفي إطار الالتزام الكامل بمقتضيات الدستور.

وقالت مصادر لـ "العرب" إنه من المرتقب أن يلتقي سعيد رئيسة الحزب الدستوري الحر، عبير موسى الأسبوع القادم لتقريب وجهات النظر، ودعوها إلى المشاركة في مفاوضات تشكيل الحكومة.

وحسب ذات المصادر، سيعمل قيس سعيد على إقناع زعماء الأحزاب بضرورة تشكيل فريق حكومي يجمع جميع الأحزاب السياسية التي تحصلت على مقاعد في البرلمان لتضمن الحكومة حزاما سياسيا قويا، يدفعها إلى القيام بمهامها في مناخ سياسي غير متوتر.

ويبدو أن لقاءات قيس سعيد بممثلي الأحزاب وتفاوضه معهم بخصوص سبل تشكيل الحكومة الجديدة بمثابة خطوة أولى لتنفيذ مبادرة "حكومة الرئيس" التي اقترحتها حركة الشعب طبقا للمادة 89 من الدستور التونسي، وذلك بعد رفض الأحزاب المدعوة إلى المشاركة في الائتلاف الحاكم المفاوضات مع النهضة في ما يخص تشكيل الحكومة الجديدة.

قضاة الجزائر ينتفضون دفاعا عن استقلاليتهم

القضائي، بـ"المخالف للقانون الأساسي وعدم الالتزام ببندونه، خاصة تلك التي تحظر على القاضي المشاركة في العمل الاحتجاجي أو التحريضي".

وأضاف البيان، "نقابة القضاة التي تتجس على اليوم على الحركة السنوية في سلك القضاة، كانت قد زكّت المعيار الأساسي المعتمد في حركة النقطة، والذي ينص على نقل كل من قضى خمس سنوات في نفس الجهة القضائية"، ودعت من أسمتهم بـ"القضاة المتضررين من الحركة" إلى رفع تظلماتهم أمام المجلس الأعلى للقضاء طبقا للقانون.

وتأتي الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة في تاريخ البلاد، متزامنة مع إضراب وطني شامل آخر دعت إليه كونهنيرالية النقابات المستقلة تضامنا مع الحراك الشعبي وتأكيدا على شرعية مطالبه السياسية، فضلا عن دعوات أخرى إلى الإضراب نهاية الشهر الجاري، استعدادا لمسيرات شعبية ضخمة في الفاتح من نوفمبر الداخل، إحياء لذكرى اندلاع ثورة التحرير العام 1954، وهو ما يعتبر تصعيدا لافتا ضد السلطة.

مست نحو ثلاثة آلاف قاض، ولم يتوان في توجيه انتقادات علنية للقضاة وحملهم مسؤولية أزمة الثقة المتراكمة بين الشعب والسلطة، وهو الأمر الذي أثار غضب النقابة بسبب "عدم إشراكها في الحركة المنظمة، وتعرضها للضغط والتوجيه".

واحتدت أزمة القطاع القضائي بعد وصف وزارة العدل قرار مقاطعة العمل



القضاة في ساحات الاحتجاج

والى رفع جميع القيود والضعف الممارسة عليهم من طرف السلطة الوصية، في تلميح للوئمة المتسارعة في القطاع خلال الأشهر الأخيرة، لاسيما مقاضاة العشرات من المعارضين والناشطين السياسيين، الذين طبقت عليهم عقوبات متفاوتة.

وكان وزير العدل بلقاسم زغماتي، أعلن مؤخرا عن حركة داخل القطاع

قيادة النقابة الوطنية إلى إصدار قرار يقضي بتوقيف القاضي عبدالوهاب برون، من رئاسة الفرع ومن عضوية المجلس الوطني، مع إحالة ملفه على مجلس الساتديب، وأكدت أن قضاة فرع تيندوف سجبوا الثقة منه، وأعربوا عن التزامهم بقرارات القيادة المركزية.

وعق الإضراب الذي صدم الحكومة، ووزير العدل تحديد الذي تراهن عليه السلطة لتطهير القطاع مما تصفه بـ"الموالين لنظام بوتفليقة"، الأزمة السياسية في البلاد في فترة تقبل تسبق الانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري، لاسيما في ظل استمرار حركة الرفض لها من طرف المعارضة السياسية وقوى الحراك الشعبي.

ولا زالت الحملة المفتوحة من طرف السلطة القائمة على الفساد، تغير المزيد من الجدل حول إمكانية تحول القضاء إلى أداة لتصفية الحسابات السياسية بين أركان النظام، خاصة بعد إحالة العشرات من المسؤولين الكبار ورجال الأعمال والعسكريين المحسوبين على نظام بوتفليقة على السجن.

ورافع المجتمعون في اجتماع مجلس نقابة القضاة لصالح استقلالية القضاء،

معينة على المجلس الوطني للنقابة، وأن القرار لم يحظ بموافقة جميع الفروع.

وجاء في بيان للفرع المذكور، بأن "اللقاء الطارئ للنقابة للقضاة، هو محض افتراء ولا أساس له من الصحة، وعليه يتبنا من كل ما صدر في بيان النقابة الوطنية"، وأن رئيس الفرع عبدالوهاب برون، مستعد لإثبات أنه لم يكن هناك أي اجتماع استثنائي أو عادي للمجلس".

وذكر رئيس النقابة يسعد مبروك، أن "الإضراب الوطني المفتوح الذي دعت إليه النقابة الوطنية للقضاة، حقق نسبة استجابة عالية على مستوى محاكم ومجالس قضاء الوطن، حيث بلغت 96 بالمئة في يومه الأول".

وفي خطوة لاحتواء عدم استجابة الفرع النقابي بولاية تيندوف، سارعت

صابر بلدي

الجزائر - دخل قضاة الجزائر في إضراب وطني مفتوح احتجاجا على ما اعتبروه هيمنة وزارة العدل على القطاع، فضلا عن مطالب هيمنة واجتماعية أخرى، ومراجعة القانون الأساسي الناظم لعلاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية، بغية تكريس ما سمي بـ"استقلالية القضاء".

وجاء قرار الإضراب خاصة بعد حركة نقل القضاة التي أعلنت عنها من طرف الوزارة، وشملت حوالي ثلاثة آلاف قاض. ويعتبر الإضراب الذي شمل مختلف المحاكم والمجالس الأول من نوعه في تاريخ البلاد، حيث لم يسبق لهذه الفئة أن شنت حركة احتجاجية بهذه القوة، من أجل ثني الرجل القوي في الوزارة الوزير بلقاسم زغماتي، عن القرارات المتخذة في الأونة الأخيرة.

وذكرت مصادر قضائية بأن نسبة الاستجابة كانت عالية جدا، وأنها قاربت المئة بالمئة، رغم الحركة التمردية التي حاول الفرع النقابي بولاية تيندوف قيادتها، بإعلانه عدم تلبية نداء الإضراب، وتحدث في بيان له، عن "هيمنة عناصر